الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علم الإجتماع

محاضرات في مقياس نماذج تنموية

المستوى: السنة أولى ماستر علم الإجتماع

تخصص تنظيم و عمل

الأستاذ : د/ فراش ربيع

السنة الجامعية 2024/2023

نمـاذج التنميـة

مقدمــة

عند محاولة الحديث أو تناول موضوع عن التنمية من حيث الاستراتيجيات و النماذج المتبعة فإنه يكون سابق لأوانه في ضوء ارتباط عملية التنمية باعتبارها عملية ارادية في تغيير الاوضاع و السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية دون وصف أحوال المجتمع و تحديد السياقات العامة و التاريخية التي أوصلت المجتمع إلى ما هو عليه وهي إشارة دالة على ضرورة الرجوع إلى موضوع ذو أهمية بالغة باعتباره الأساس في تحديد معنى التنمية و الهدف منها و يتعلق الأمر بموضوع التخلف و السياقات التي تبلورت في إطارها الظاهرة ومعنى ذلك ضرورة الإلمام بموضوع التخلف و اعتباره بمثابة السؤال الذي تبنى عليه الإجابة و الكيفية والتي تتمثل في موضوع التنمية ، و يوحي ذلك بمدى ارتباط المفهومين مع بعضهما البعض مفاهميا و عمليا.

و ضمن هذا الاطار يعتبر موضوع التخلف و كيفية الخروج منه من المواضيع الحديثة نسبيا في مجال العلوم الاجتماعية، ليس لكون التخلف ظاهرة جديدة على البشرية و انما للحداثة النسبية لذات العلوم و تسارع وتيرة التباين بين المجتمعات البشرية الذي فرضته الثورة الصناعية ، بحيث أضحى التخلف واقعا و ظاهرة إنسانية خاصة مع بداية موجات الإستقلال و بروز مجتمعات(جديدة) لم تكن معروفة على مستوى الساحة الدولية كما ساعدت الأوضاع التي آلت إليها المجتمعات الأوروبية نتيجة الحرب العالمية الثانية الى ضرورة الإسراع في القضاء على الخراب الذي خلفته الحرب و إعادة البناء ليس على المستوى العمراني فحسب بل شمل جميع جوانب الحياة الإجتماعية بهدف إعادة بعث هذه المجتمعات من جديد و ذلك وفق خطط وبرامج تنموية، إقتصادية و سياسية .

وفي خضم هذه الأوضاع التي تزامنت مع صعود و توسيع المعسكر الشرقي و إنتشار الفكر الماركسي، عكفت الدوائر العلمية و المعرفية على ضرورة الإهتمام الأكاديمي بالموضوع الذي أصبح يشكل الإهتمام الأكبر.

و مع مطلع الخمسينيات أصبح مفهوم التخلف و التنمية من المفاهيم الأكثر تداولا في الملتقيات العلمية و المعرفية وشكل مادة دسمة في الدراسات السوسيولوجية، الإقتصادية و السياسية.

التخلف ظاهرة واحدة و منظورات مختلفة:

ينطوي مفهوم التخلف على انقسام و تباين كبير في الآراء في علم الاجتماع من الناحية النظرية و التطبيقية ففي الوقت الذي يعتمده و يستخدمه علماء الاجتماع الرأسمالي في تحليلهم و معالجتهم لظاهرة التخلف (الدول المتخلفة) يرفضه علماء الاجتماع الاشتراكي

و على هذا الأساس تبلور منظوران مختلفان في تفسير التخلف و الخارطة الاجتماعية للعالم الراهن و يتمثل هذان المنظوران في :

المنظور المسافي :

و يرى أصحاب هذا المنظور للتخلف و من خلاله للدول المتخلفة على أنها تشكل ظاهرة مرضية و أن الدول المتقدمة صناعيا تعتبر الظاهرة الصحية و بالتالي فإن هذه الأخيرة تمثل في نظرهم النموذج المثالي الذي يجب على الدول المتخلفة الوصول إليه مع تركيزهم على بعض المؤشرات ذات البعد الإقتصادي كالفقر، الدخل الفردي ،المستوى التكنولوجي ،سوء إستغلال المواد و الإمكانات المادية ... إلخ .

المنظور البنيوي :

على عكس المنظور الأول يرى البنيويون أن التخلف (الدول المتخلفة) يعكس في حقيقة الأمر مرضا عاما ألم بكل البشرية و ليس جزءا من المجتمع البشري فقط و إن أقر أصحاب هذا المنظور بالبعد المسافي في الجوانب الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية فإن ذلك لا يعني بالضرورة في البعدين الغيديولوجي و السياسي إلا أنهم يرفضون فكرة إنفصال الدول المتخلفة و الدول المتقدمة بل يؤكدون على وجود روابط علائقية و سببية بينهما، و بالتالي فهم يرون بأنه لا يمكن الأخد بالمؤشرات الإقتصادية الكمية فحسب و إنما كذلك بالمؤشرات الكيفية بمعنى أنه يجب النظر للتخلف في بعده الإجتماعي العام لتجاوز الظاهرة و تحقيق التنمية .

ووفق هذين المنظورين صيغت العديد من التعريفات الإصطلاحية المتباينة لمفهوم التخلف أو الدول المتخلفة ، و من أهم التعريفات ما يلي :

- " التخلف عبارة عن تأخر ، بقاء أوضاع إجتماعية - إقتصادية قديمة جدا و إستمرارها حتى العصر الحالي و هي نفس الأوضاع التي مرت بها الأقطار المتقدمة حاليا ". ويتخد أصحاب هذا التعريف التطور التاريخي في الدول الصناعية الكبرى أساسا مبدئيا للتخلف .

- " يعني التخلف تعايش نظامين إقتصاديين و إجتماعيين مختلفين تماما و هو تعريف بنيوي أساسه الطابع العلائقي للتخلف" .

- " يعني التخلف تأخر القوى المنتجة الناجم عن علاقات الإنتاج المتأخرة ". و يرتبط هذا التعريف بظهور الرأسمالية و الإنتشار الرأسمالي .

- و يرى البعض أن التخلف يعني" عدم إستخدام موارد الثروات الطبيعية حسب أكثر الطرق إقتصادية في التكنولوجيا المعاصرة " بينما يرى البعض أن التخلف " عدم القدرة على إنتاج ما هو ضروري للناس" .

- و يعرف " لاكوست" التخلف بأنه " وضع يتميز بإنفصام دائم (أو جنوح نحو الإنفصام) بين نماء ديموغرافي قوي نسبيا ، و بين تزايد ضعيف نسبيا في الموارد التي يتصرف بها السكان حقيقة " و يربط "لاكوست" ظهور التخلف بإكتشاف ظاهرة البؤس و الجوع و الإنفجار السكاني .

أما "سمير أمين " و البروفسور " شارل بتلهايم " فقد رفض تعبير التخلف ليحل محله مفهوم تشكيلات الرأسمالية الطرفية بالنسبة للأول و حدد خصائصها البنيوية التي يظهر التخلف من خلالها في: تفاوت الإنتاجية في القطاعات المختلفة ، تضغضغ البنيان الإقتصادي و السيطرة الخارجية ، و إستخدم الثاني مفهوم التبعية محل التخلف و حدد الخصائص البنيوية للتخلف في التبعية السياسية و الإقتصادية ، الإستغلال التجاري و المالي (الداخلي و الخارجي) و التجميد و تباطؤ نمو القوى المنتجة.

و بناءا على ما سبق فإن إستخدام مصطلح البلدان النامية يصبح الأقرب إلى الموضوعية و الأبعد عن أي إلتباس على إعتبار أن القاسم المشترك بين مجموعة البلدان النامية هو السعي لتحقيق التنمية و تطوير البنيات التحتية و الفوقية للمجتمع.

الهوة الثقافية والمنظور السوسيولوجي للتنمية:

يبدو مفهوم الهوة الثقافية مفهوما واقعيا في ظاهره, ايديولوجيا في باطنه, يقترن بالطروحات الغربية الرأسمالية في مناقشتها لأوضاع المجتمعات النامية (التخلف) والتنظير للكيفية التي يمكن من خلالها الخروج من دائرة التخلف (التنمية) والتحديث, ويتركز هذا الطرح (الايديولوجي) على نقطتين أساسيتين هما:

-إن الغرب بصورة عامة يمثل نموذج وحيدا للتقدم بالقياس إلى كل دول العالم عموما وبلدان أمريكا اللاتينية, أفريقيا وآسيا (العالم الثالث) خاصة.

-إن المسافة الموجودة بين المجتمعات المتخلفة والنموذج المتقدم ذات طبيعة اقتصاديه ولا يمكن لهذا الصراع أن يلتئم إلا بالوسائل الإقتصادية متمثلة في الوسائل والأدوات التكنولوجية المادية وما يتلائم معها من قيم غربيه بطبيعة الحال

أما من الناحية الواقعية فإن الهوة الثقافية تبدو في مظاهر عديدة ومختلفة فهي تمثل التباين بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ولكن ليس على المستوى الإقتصادي فحسب وإنما كذلك في المجال (الإجتماعي والثقافي والسياسي)

كما تبدو (الهوة) بين الطبقات أو التشكيلات الإجتماعية داخل المجتمع الواحد وكذلك بين المدن والأرياف (عدم تكافؤ الفرص) أو ما يسمى بالهوة الحضارية، وعلى أية حال يمكن الجزم بعمق الهوة بين مجتمعات العالم الثالث والعالم المتقدم , والتي لخصها الدكتور اسماعيل صبري عبد الله في مجله الطليعة القاهرية الصادرة في نوفمبر 1975, والتي تشمل المؤشرات التالية:

- لا يتعدى دخل العالم الثالث من الدخل العالمي 30% على الرغم من إرتفاع نسبة السكان فيه لأكثر من 70% من سكان المعمورة.

- لا يتعدى ما تحصل عليه الدول المصدرة للمواد الأولية 10% من القيمة النهائية لبيع تلك المنتجات للإستهلاك.

- تقدر نسبة القروض الممنوحة للدول النامية 4% من إجمالي النظام المصرفي العالمي .

- إرتفاع مديونية الدول النامية و خدمة ديونها المقدرة بحوالي 50% من إجمالي معونات التنمية التي تقدمها الدول الصناعية.

- تمركز سلطة القرار في الهيئات الدولية بين الدول الصناعية الكبرى.

- هيمنة الدول الرأسمالية على الإعلام العالمي و خضوع الدول النامية للمناهج التعليمية و الفكرية للدول الصناعية الكبرى.

- إنتشار الفقر، الجوع و سوء التغذية.

- إرتفاع نسبة الأمية لأكثر من 50%

وبالمقارنة يمكن الإطلاع على حجم الفوارق بين المجتمعات النامية و العالم الرأسمالي المتقدم

كما تبين هذه المؤشرات الصورة القائمة للهوة الفاصلة و التى تزداد عمقا و إتساعا و تؤثر سلبا على الأوضاع الإجتماعية و الثقافية (السياسية) للمجتمعات النامية.

و عليه فإن الأخذ بمبدأ الهوة الثقافية في بعدها الواقعي قد يكون مدخلا أساسيا في تشخيص أوضاع المجتمعات النامية في المجالات الإقتصادية الإجتماعية و الثقافية خاصة منها السياسية و اعتبارها منطلقا للسياسة التنموية في ابعادها المتعددة أو ما يطلق عليه مفهوم التنمية الشاملة.

مفهوم التنمية و المفاهيم المشابهة

التنمية : هي عملية مقصودة، و تدخل للإرادة الإنسانية في تغيير الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية بما يتلاءم و طموحات و مقدرات المجتمع وفق استراتيجية و خطط تنموية محددة سلفا.

ثمة مجموعة من المصطلحات التي تشير بطريقة مباشرة وغير مباشرة لمفهوم التنمية و التي يتم تداولها على الرغم من التداخل و الغموض الذي يكتنف معانيها بحيث يصبح استعمالها لا يفي بالغرض المطلوب، و عليه سنحاول تبسيط معنى كل واحد منها لتبيان العلاقة بينها و بين التنمية، و يمكن حصر أهم هاته المصطلحات في ما يلي :

التغير: يشير التغير في معناه العام إلى التحول أو الانتقال من حالة الى حالة اخرى، و التغير مفهوم حيادي و تكمن هذه الحيادية في عدم تحديد اتجاهه و كذا، في عدم تبني توجه نظري او ايديولوجي.

التطور: و هو الانتقال من حالة إلى حالة أحسن، أفضل.

التقدم: هو الانتقال من حالة إلى حالة و هو وضع اجتماعي مميز بمظاهر حياتية تتسم بالرقي، الازدهار و الرخاء و ذلك جراء التطور الحاصل في المجتمع.

النمو: هو التحول من حالة إلى حالة أخرى بطريقة طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان فيها.

و على اعتبار أن التنمية هي استجابة لضرورة التغيير بهدف القضاء على التخلف ' مميزاته ومظاهره و العمل على إرساء أسس لبناء مجتمع جديد وفق ما يتطلع إليه أفراده، وعليه فإنه جدير بنا إدراج مفهوم التخلف ضمن المصطلحات ذات العلاقة و مفهوم التنمية.

التخلف: هو وضع اجتماعي يتسم بتردي الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية.

و بناءا على ما سبق ووفقا للتوجهات السياسية و الايديولوجية و الاستعدادات الاجتماعية يمكن وضع

و بناء استراتيجيات تنموية و ما تتضمنه من خطط و برامج و التي قد تتباين تبعا لظروف كل مجتمع على حدة خاصة فيما تعلق بتحديد الأولويات.

بعض نماذج التنمية:

ضمن هذا العنوان وتبعا للسياقات السابقة تجدر الاشارة إلى أن تعاملنا مع نماذج التنمية التي تتلائم و أوضاع المجتمعات النامية(العالم الثالث) أي تلك التي مرت بمراحل تاريخية كانت حاجزا أمام تطورها الطبيعي و التي يمكن تقديم البعض منها حسب ما يلي:

النموذج التنموي الصيني

تشهد الصين منذ ما يزيد عن ربع قرن تجربة تنموية رائدة جعلتها بين مصاف الدول القوية اقتصاديا، حيث شهدنا في السنوات الاخيرة ان هناك ثمة تحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمية لصالح الدول الصاعدة اقتصاديا، وتحديدا قارة آسيا ليصبح هذا القرن آسيويا بامتياز في ظل ما حققته دولها ،وخاصة الصين من نمو وريادة في مجالات اقتصادية عدة.

التنمية الاقتصادية في الصين بين الماضي والحاضر:

بعدما كانت الصين وفي وقت ليس بالبعيد من الدول النامية التي تشهد ارتفاعا كبيرا للفقر والجوع أصبحت في وقتنا الحاضر تنافس الولايات المتحدة، على منصب القوة الاقتصادية الأولى في العالم، فتقدمها الاقتصادي الكبير يؤهلها على أن تتبوأ موقعها كقوة عظمى مستقبلية و مرت الصين بالمراحل التنموية التالية:

المراحل التنموية في الصين :

لمرحلة الاولى (1978-1985): انطلاقا من مبدأ الممارسة التجريبية كمنهج تدريجي في التحول نحو واقتصاد السوق ،هي المعيار الوحيد لحكم الحقيقة ،ثم البدأ في اصلاح القطاع الزراعي كمدخل للتحول وتحقيق اصلاحات اقتصادية ،ومن ثم فان النجاح التطبيقي لهذه المرحلة يأتي في اطار التحول التدريجي الشامل للاقتصاد الصيني الذي يكتمل في تطبيقات لمراحل لاحقة ،وهو ما يتنافى ويناقض منهجية العلاج بالصدمة التي تعتمد على اسلوب القفز فوق المراحل واختصار الزمن.

المرحلة الثانية (1985-1992): و تتميز بمرحلة التحول نحو القطاع الصناعي و الذي يرتكز على اساسين بحيث يتعلق الأول بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية و تطوير أساليب إدارتها أما الثاني فيتعلق بنظام التسعير.

المرحلة الثالثة (1992-2002): التأسيس لبناء قطاع خاص في المجال الاقتصادي أجنبيا كان أم محلي على أساس اشتراكية السوق من خلال تشريعات تضمن آليات السوق بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

المرحلة الرابعة: و هي مرحلة اتسمت بإيلاء الاهتمام للتطوير العلمي من خلال فرض خطة متوسطة الأجل رصدت لها أكثر من % 2.5 من الناتج المحلي الإجمالي الوطني و تمتد من 2006 إلى 2020و عرفت هاته المرحلة إعلان الصين باستثمار مليارات الدولارات في إطار ما يسمى بمبادرة إحياء طريق الحرير أو ما يسمى بالحزام و الطريق.

واقع التنويع الاقتصادي في الصين:

لفهم واقع الاقتصاد الصيني وتنوعه نعتمد المؤشرات التالية

المؤشرات الاقتصادية:

تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمة الاقتصاد الصيني في معدل النمو الاقتصادي العالمي بحيث قدرت هاته المساهمة خلال العقد الأخير ب 34.5% دون أن ننسى اهتمام الصين بالإنتاج المحلي الإجمالي بمساهمة مختلف القطاعات (الزراعة ، الصناعة، قطاع الخدمات و الأشغال العمومية)، الطاقات المتجددة ،التجارة الخارجية و الإيرادات.

المؤشرات الاجتماعية:

الصين من الدول التي تسعى جاهدة إلى الاهتمام بالمورد البشري ،وفي محاولة منا للتعرف على الوضع الاجتماعي في الصين ركزنا على مؤشرين أساسيين هما معدل البطالة (لا يتعدى 3.62% من إجمالي القوة العاملة التي تمثل 57% من إجمالي عدد السكان المقدر بـ 1.4مليار نسمة حسب إحصائيات 2018) أما في ما يتعلق في نصيب الفرد من الدخل الوطني تسعى الصين إلى مضاعفته و بطريقة عادلة بين سكان المناطق الحضارية و الريفية على سوى والذي ارتفع من 1098.53 دولار سنة 1963 إلى 59811.59 دولار سنة 2018.

المؤشرات النقدية والمالية:

أصبحت الصين مركزا تجاريا عالميا و سوقا للاستثمارات و تستحوذ على كبريات البنوك العالمية.

عوامل نجاح النموذج الصيني:

اجتمعت مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطور الاقتصاد الصيني حدد أهمها في :

القيم الكونفوشيوسية: لعبت المعتقدات الاجتماعية و الاخلاقية الضاربة بجذورها في التاريخ و المستمدة من الفلسفة الكونفوشيوسية والتي تتميز بإخضاع الطموح الشخصي للطموح المجتمعي أو الدولة بمعنى الصياغ الفرد للجماعة والذي ساهم في قابلية الخضوع لسيطرة النظام.

الموقع الجغرافي: تحتل الصين موقعا جغرافيا استراتيجيا حيث تتوسط عددا كبيرا من الدول والتي تعتبر بمثابة أسواقا للمنتجات الصينية بالإضافة إلى إطلالها شرقا على المحيط الهادي مما يسهل عملية التجارة الخارجية نحو مختلف القارات.

النمو السكاني : تحتل الصين و على مدار عقود من الزمن المرتبة الأولى من حيث التعداد السكاني و في ظل سياسة الطفل الواحد فإن العدد الأكبر من السكان وهذا ما ينعكس عن النمو الاقتصادي السريع و زيادة التصنيع و التصدير قبل اللجوء إلى تنويع اقتصاداتها و تسريع معدلات النمو و توسيع النطاق الاقتصادي.

البطالة والاجور: البطالة المرتفعة أدت إلى انخفاض الأجور، حيث أنه إذا طالب العمال بأجور أعلى ، فهناك الكثير ممن سيشغلون الوظائف المتاحة، هذا الوضع أدى هذا إلى زيادة هوامش الربح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من قبل الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية.

مشاركة الاناث في القوى العاملة : تتميز القوة العاملة في الصين بمشاركة نسائية أعلى المتوسط في الصناعة التحويلية.

القيادة القوية : و تكون من قبل رئيس الدولة وتعتبر عاملا رئيسيا ساهم في النجاح الاقتصادي خاصة و أن الصين بدأت بالابتعاد عن اقتصاد مخطط مركزيا نحو نظام موجه نحو السوق منذ عام 1978.

نمو يقوده التصدير: بدأت استراتيجية الإنهاء التدريجي لصالح التصنيع البديل للاستيراد الذي يتم من خلاله تصنيع المنتجات الاستهلاكية المستوردة للطبقة المتوسطة المتنامية في الصين بشكل متزايد في الصين، مثل السيارات والسلع البيضاء المحلية وأثاث المنازل والمكاتب.

التنويع الاقتصادي: بدأت الصين مؤخرا في التنويع في البحث و التطويرو التصنيع المتخصص و صناعة التكنولوجيا الفائقة فالصين تستثمر العمالة و رأس المال في الابتكار حتى تتمكن من الحفاظ على نموها الاقتصادي و تقليل المخاطر التي ينطوي عليها وجود قاعدة اقتصادية ضيقة.

التعليم: ارتفعت مستويات معرفة القراءة والكتابة في الصين بشكل كبير بنسبة تجاوزت 95% خلال العشرين عاما الماضية و قد أدى ذلك إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد.

الانطلاق الى العالمية: بدأت الصين في العولمة إقتصاديا عن طريق شراء الشركات الأجنبية في أمريكا الشمالية وأوروبا على وجه الخصوص حيث تحولت الصين بحلول عام 2015 من متلقي صاف إلى مستثمر صاف في الاستثمار الأجنبي المباشر و هو مؤشر على نضجها الاقتصادي على نواح عديدة.

مواد أولية: تمتلك الصين ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية ، ولديها احتياطيات هائلة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي يتم استخدامها في التنمية الصناعية للبلاد ومع ذلك ، فإن متطلبات الصين التصنيعية البلاد من المواد الخام كبيرة للغاية لدرجة أنها مستورد رئيسي للنفط والغاز و الفحم و خام الحديد و النحاس و السلع الأساسية الأخرى في التجارة العالمية.

ملخص للتجربة الماليزية في التنمية

المعروف عن ماليزيا أنها كانت بالأمس غير البعيد مجتمعا متخلفا متميزا بمظاهر الفقر ، البؤس التباين الاجتماعي (مكونات اجتماعية وثقافية متعددة) ، الجهل والأمية والافتقار للمواد الطبيعية .

وعلى الرغم من ذلك استطاعت أن تعطي مثالا يحتذى به في تحقيق التنمية في مدة زمنية قصيرة. ولم تلق الدعم الخارجي من الدول الاقتصادية الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية (باستثناء بعض المساعدات من اليابان) إلا أنها نجحت في رهانها بحيث اعتمدت على ذاتها وعلى ما تملك من قدرات واختارت السبيل الأصح لتحقيق التنمية الشاملة ، وبذلك استطاعت :

- خلق فرص استثمار حقيقية للتطور : وذلك من خلال :
  - تشجيع الاستثمار
  - اعتماد الخصخصة
  - تحسين النظام المالي والضريبي.
- اعتماد سياسة تعليمية متطورة:
  - ربطها بسوق العمل .
  - توظيف العلم في تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية أو ما يسمى باقتصاد المعرفة .
  - تشجيع وتوظيف نتائج البحث العلمي بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- خلق المناخ الملائم للإبداع والابتكار.
- ضمان الاستقرار السياسي وحق الإنسان في العيش وتحقيق ذاته.

بالإضافة لما سبق فإن ماليزيا حققت مبدأ تكريس سياسة الحكم الراشد والرؤية السديدة للسياسة التنموية الشاملة والمستدامة للدول النامية في ظل الهيمنة الغربية والعولمة وتتعدد أبعاد الحكم الراشد والسياسة المستدامة في :

(الحكم الراشد – التنمية المستدامة)

- التعليم واقتصاد المعرفة

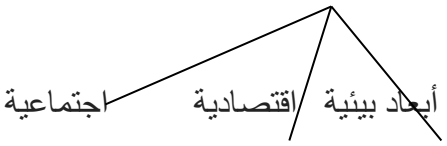

- الخطط التنموية واستراتيجيات التصنيع.
- الاستثمار والنظام المالي

- الخصخصة والشراكة الذاتية في التنمية (قطاع عام ، قطاع خاص).

نماذج التنمية في إفريقيا

عند إثارة أي موضوع عن إفريقيا فإن أول ما يتبادر إلى الدهن هو الماضي الإستعماري للشعوب الإفريقية، حيث تشترك أغلب الدول الإفريقية وإلى وقت قريب في المعاناة من الظاهرة الاستعمارية على مدار قرون من الزمن .

وانطلاقا من هذا الماضي الاستعماري المشترك فإن الوضع الحالي لهذه الدول أقرب ما يكون متطابقا من حيث انتشار مظاهر التخلف والفقر والأمية الموروثة عن الاستعمار وما ينجر عنها من مشاكل وآفات اجتماعية ، التي تشكل في مجملها صورة قاتمة للمشهد الإفريقي اليوم.

إنه على الرغم من حصول أغلب الدول الإفريقية على استقلالها ، وبالرغم من شساعة الجغرافيا الإفريقية واحتواءها على ثروات طبيعية هائلة ، إلا أن الدول الإفريقية لم تجد بعد طريقها نحو النمو والتطور ،على اعتبار الارتباط السياسي بالغرب المستعمر والتبعية الاقتصادية في ظل هيمنة الأمبريالية المباشرة وغير المباشرة خاصة بعد تراجع التنائية القطبية ،حيث وجدت الدول ألإفريقية نفسها فريسة ...للغرب وإملاءاته في المجالات السياسية والاقتصادية بما يتلائم ومصالحه أو ما يسمى بالاستعمار الجديد ، دون الاكتراث للوضع الداخلي المتميز بتباين انتماءاته الاجتماعية والإثنية ، والذي عادة ما يكون ورقة ضغط علة الحكومات من خلال تأليب الإثنيات على بعضها البعض وزرع الفتن وإذكاء الصراعات الدامية داخل المجتمع الواحد .

وعليه فإنه في ظل هذه الظروف والضغوطات ليس من السهل القيام بإصلاحات سياسية وبناء اقتصاد وفق المنظور الوطني ...إلى إشباع الحاجات الاجتماعية المتنامية وتنمية وتطوير المجتمع والإرتقاء به بما يخدم التطلعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق لم يعد أمام مجتمعات العالم الثالث سوى إدخال إصلاحات سياسية و اقتصادية بهدف تطوير اقتصاداتها بما يتلائم والنظام الدولى الجديد حتى و إن كان لا يخدم مجتمعاتها المحلية و الفئات الاجتماعية الواسعة و هذا ما يلاحظ في أغلب نماذج التنمية في العقدين الأخيرين بحيث يمكن أن نجد إقتصادات صاعدة تمثل بناتج قومي كبير و نسب نمو عالية في حين ينتشر الفقر و الأمية و مختلف مظاهر التخلف بدرجات عالية و هذا ما تم الاشارة إليه بالشرح و التفصيل.